

برنامج التفسير الفقهي معايير الشيخ سعد بن ناصر الشري 21

سعد الشري

كتاب الله كتاب الله كتاب الله. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين اما بعد فمرحبا بكم واهلا وسهلا في الكلام عن مناهج المفسرين في التفسير الفقهي - 00:00:00

لا زال الكلام متصلا في اسباب اختلاف المفسرين نأخذ باذن الله عز وجل في هذا اليوم ما يتعلق بأسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بالمطلق والمقييد المراد المطلق للفظ الدال على الماهية بلا قيد - 00:00:28

عندما تقول رأيت انسانا او اه اطلب موظفا انت لا تقصد شخصا بعينه وانما تريد موظفا بصفات الموظف فهذا لفظ دال على ماهية الموظف بدون اي قيد فلم تقيدوا بكونه طويلا ولا قصيرا ولا عريضا ولا كاتبا ولا غير كاتب ولا اه باي اه صفة - 00:00:52

فهذا يقال له آآ المطلق ومن امسلته في النصوص الشرعية قوله تعالى فتحرير رقبة. رقبة هنا مطلق ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة. بقرة هذا لفظ آآ مطلق يصدق المطلق على احد الافراد - 00:01:20

اه شائع في جنسه اي فرد من افراد جنس البقر فهنا هذا لفظ مطلق. بخلاف العام فانه يستغرق جميع الافراد فاذا قلت احترم الناس انت لم تأمره باحترام واحد فقط وانما امرته باحترام اه الجميع. المطلق نكرة تكون في سياق الابيات - 00:01:41

واما العام فله صبغ متعددة منها النكرة في سياق في سياق النفي المقييد هو الذي ورد فيه قيد زائد عن اصل الماهية وهذا يشتمل على نوعين النوع الاول آآ المعين مثل زيد وخلال ومحمد هذا مقييد - 00:02:07

والساني ما فيه قيد زائد عن اصل الماهية كما لو اه قلت صم يوم يوم يوم هذا مطلق. فلما اظفت قيد خميسا اصبح مقيدا من هذه اه الجهة - 00:02:32

اه ومن امثالته في النصوص فتحرير رقبة مؤمنة فصيام ثلاثة ايام في الحج وقيدها بكونها في الحج آآ الخطاب المطلق يجوز العمل به في اي فرد من افراده. واذا امتنل الانسان اي فرد فانه حينئذ يعد آآ مطلقا - 00:02:52

ومن امثلة ذلك اه اي نكرة في سياق اه الابيات آآ اذا وردنا مطلق ومقيد فهل نبقي المطلق على اطلاقه او اننا نقوم حمل المطلق على المقييد وبالتالي نقول لا يجوز ان تتمثل هذا - 00:03:19

مطلق الا بفرض يوجد فيه ذلك القيد هذا اه يختلف باختلاف واحوال حالات ورود المطلق مع المقييد الحال الاول اذا ورد المطلق والمقييد في حكم واحد وفي سبب واحد حينئذ جمهور اهل العلم قالوا يحمل المطلق على المقييد الحنفية يقولون - 00:03:46

اعمل بالمتاخر منهما اما اذا اه كان الاطلاق آآ اما الحال الثاني اذا آآ اتحد من امثلة النوع الاول قول الله عز وجل اه قل لا اجد فيما اوحى الي محظيا على طاعم يطعنه الا ان يكون ميتا - 00:04:20

او دما مسفوها فقيد الدم بكونه مسفوها. وان كان بعض آآ اهل العلم آآ حينئذ يكون الدم لا يحرم الا اذا كان آآ مسفوها وآآ الامر الثاني اذا اختلف الحكم والسبب - 00:04:45

ففي هذه الحال لا نحمل المطلق على المقييد ومن امثلة ذلك مثلا في اه كفارة اه الظهار اه او جب الله جل وعلا على المظاهر ورقبة فان لم يوجد صام شهرين متتابعين. فان لم فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا - 00:05:10

الحكم هنا اطعم ستين مسكينا. والسبب هو الظهار. في كفارة القتل قال فعتق رقبة فان لم يوجد صام شهرين متتابعين ولم يذكر الصيام. ففي هذه الحال لا يصح حمل المطلق على المقييد لماذا - 00:05:34

لان السبب مختلف هذا ظهار وهذا آآ قتل وكذلك الحكم مختلف فان حكم الاطعام حكم مغاير للحكم المذكور هناك في كفارة القتل

النوع الثالث اذا كان السبب واحدا والحكم مختلفا. فحينئذ لا يحمل المطلق على المقيد عند اه - 00:05:52

جماهير اهل العلم ومن امثلة ذلك اية الوضوء قال الله تعالى وايديكم الى المرافق وفي اية التيمم قال وايديكم فامسحوا بوجوهكم وايديكم ولم يذكر الى المرافق. فهنا الحكم مختلف. هنا - 00:06:23

مسح وهنا غسل والسبب مختلف ولذلك والسبب واحد ولذلك قال جماهير اهل العلم بان المطلق هنا لا يحمل على على المقيد كما هو مذهب احمد وآآ جماعة الامر الثالث ان يتهد الحكم - 00:06:44

ويختلف السبب فهذا من مواطن الخلاف فالجمهور قالوا يحمل المطلق على المقيد ومن امسلته قوله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم هنا الحكم في الشهادة وقبول شهادة الرجال والسبب آآ شهادة وآآ بينما في قوله تعالى وشاهدوا ذوي عدل منكم -

00:07:10

اشترط العدالة اشتراط العدالة فحينئذ الحكم واحد وهو الشهادة والسبب مختلف لان احدى الایتين في اه اه الديون والثانية في اه الرجعة. فهل يحمل المطلق على المقيد ومثل ذلك ايضا في رقبة الكفار في الظهار قال - 00:07:40

فعتق رقبة مؤمنة وفي في الظهار قال فعتق رقبة. وفي آآ وفي القتل قال فرقبة مؤمن هنا فحينئذ هل نحمل المطلق على المقيد؟ فالحكم واحد وهو وجوب اعتاق الرقبة والسبب مختلف هذا ظهار وهذا قتل - 00:08:05

جمهور اهل العلم قالوا بان المطلق يحمل على المقيد بهذه الحال. وهذا هو المشهور عند الشافعية والحنابلة تاره كثير من المالكية و آآ القول الثاني بأنه لا يحمل المطلق على المقيد دلالة اللغة - 00:08:31

الا ان دل عليه اه قياس وقد نقل ان هذا هو مذهب الامام اه الشافعی واختاره اکثر المالکیة والقول آآ آآ الثالث انه آآ لا يحمل آآ المطلق على المقيد لا قياسا ولا لغة وهذا هو - 00:08:51

مذهب الحنفیة نريد لذلك امثلة تبين لنا كيف ادى آآ ادت مباحث الاطلاق والتقييد الى اختلاف المفسرين في التفسیر الفقهي المثال الاول في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ایمانکم. ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الایمان - 00:09:13

فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليکم او کسوتهم او تحریر رقبة فمن لم يجد فصیام ثلاثة ایام اوجب الله جل وعلا في هذه الایة آآ کفارۃ الیمن - 00:09:40

00:10:01

اه اه المفسرون اختلقو في هذه المسألة على قولین القول الاول ان الرقبة في کفارۃ الیمن يجوز اعتاقها ولو كانت کافرة وبالتالي قالوا بان هذه الایة المطلقة في کفارۃ الیمن لا تحمل على الایة المقيدة في کفارۃ القتل - 00:10:28

وهذا هو مذهب الحنفیة والقول الثاني بان الحكم بان کفارۃ بان الرقبة في کفارۃ الیمن تحمل على الرقبة في کفارۃ القتل وبالتالي لا بد ان تكون مؤمنة لان الحكم هنا واحد فحمل المطلق على المقيد ولو اختلف السبب وهذا هو مذهب المالکی - 00:10:51

والشافعیة والمشهور من مذهب الامام احمد واثر الخلاف يظهر في هل يجوز عتق الرقبة غير المؤمنة في کفارۃ اه الیمن او لا من امثلة ذلك ايضا لقوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ - 00:11:18

ومن قتل مؤمنا خطأ فتحریر رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحریر رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينکم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحریر رقبة مؤمنة - 00:11:42

في الذي بيننا الذي من قوم عدو لنا اشترط ان يكون المقتول مؤمنا لتجب اه الكفارۃ عليه لكن في الذي بيننا وبينهم ميثاق لم يذكر ذلك فهل نحمل هذه اللفظة على اللفظة الاولى وبالتالي نقول - 00:12:07

المعاهد الذي اه لم يسلم اذا قتله مسلم فلا تجب عليه الكفارۃ حمل المطلق هنا على المقيد هناك او نقول بان هذا الاخیر مطلق. وبالتالي فاننا نبقيه على اطلاقه هذه للمفسرين فيها قولان القول الاول - 00:12:27

ان هذه الاية مطلقة وبالتالي نبقيها على اطلاقها. ومن ثم تشمل المعاهد الذي لقومه عهد مع المسلمين ولو كان انا كافرا لاطلاق القول
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق - 00:12:49

ولم يفرق بين كونه مسلما وكونه كافرا. قال فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة وهذا القول هو قول الامام ابي حنيفة
والشافعي واحمد والقول الساني بان هذه الاية يراد بها المؤمن - 00:13:10

فقالوا بان قوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق اه مقيدة بما ذكر قبلها فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن وهذا القول قد
اختاره الامام مالك وترتب على هذه المسألة لو قتل مسلم ذميا. فهل تجب عليه كفارة القتل؟ او لا تجب عليه - 00:13:32
وآما بالنسبة للدية فلا خلاف ان اه المسلم اذا قتل ذميا وجب عليه اه وجوب على المسلم القاتل الدية. واما الكفارة فقد حصل الخلاف
في فيها بسبب الاختلاف في هذه الاية هل يحمل المطلق على المقيد او لا - 00:13:58
مثال اخر في قول الله عز وجل واتوا اليتامي اموالهم ولا تأكلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حوبا كبيرا
في هذه الاية امر الله عز وجل - 00:14:22

الاولى بان يعطوا اليتامي اموالهم وبالاتفاق ان اليتيم لا يعطى ما له قبل البلوغ لكن الله عز وجل اطلق اليتاء هنا دون ان يقيده
بشرط ايناس الرشد عند البلوغ بينما في الاية الاخرى قيده بذلك فقال وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح فان انستم - 00:14:40
منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبدارا ان يكروا. ولذلك اختلف المفسرون في تقييم اطلاق الاية الاولى بالاية
الثانية. فقيل بان الاية الاولى مقيدة بالاية الثانية. وبناء على ذلك فان اليتيم - 00:15:08

لا يعطى ما له اذا لم يبلغ رشيدا. ويبقى محجورا عليه مهما طالت المدة حتى يوجد منه الرشد. وهذا قول الجمهور والثاني القول
الثاني في المسألة بان الاية الاولى مطلقة ولا تأكلوا اموالهم الى واتوا اليتامي اموالهم مطلقة وبالتالي المقيد نبقيه على آآ
اطلاق - 00:15:28

وذلك بان نقول نعمل بالاية التي قيدت الایتاء بالرشد فاذا بلغ اليتيم غير رشيد فاننا نمنعه ما له حتى اذا بلغ خمسا وعشرين سنة
اعطيناهما له. وهذا قول فقهاء الحنفية - 00:15:56

هذا من المسائل التي حاول الجحاص فيها ان يتغىب لمذهبه ان يؤيده ولم يرد في النصوص التفريق بينما قبل خمس وعشرين وما
بعد خمس وعشرين على ان آآ بعض المفسرين من الحنفية - 00:16:17

قال بان الامام ابي حنيفة لم يقل بهذا القول وآآ قالوا بان خلافه مع الجمهور يرجع الى حقيقة الرشد المطلوب في الاية الثانية نريد
لذلك مثلا اخر لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت وامهات -
00:16:39

اللائي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة فذكر الله في هذه الاية المحرمات من النساء ومن هؤلاء المحرمات الام من الرضاعة والاخت
من الرضاعة في قوله وامهاتكم اللائي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة - 00:17:06

وقد اطلق الله عز وجل الارطاع هنا ولم يقييد الارطاع المحرم بعدد ولا سن ولذلك وقع الاختلاف بين اهل العلم هل يقييد اطلاق الاية او
لا يقييد فذهب بعض المفسرين الى ان الاية مطلقة. فلو حصل ارطاع ولو قليل ثبت التحريم - 00:17:24

وهذا هو مذهب المالكية والحنفية والقول الساني يقول بان هذه الاية مطلقة لكن قيدها السنة تبين ان التحريم آآ الذي تنتشر به
الحرمة لابد ان يكون برضعات آآ معلومات ولذلك اشترط الشافعية والحنابلة في الرضعات المحرمات ان تبلغ خمس آآ - 00:17:51
رضعات مثلا اخر في هذه الاية ايضا في قوله وامهاتكم اللائي ارضعنكم هذه الاية مطلقة في وقت الرضاعة وظاهرها حتى رضاعة
الكبير ينتشر بها التحريم. لكن قيدها الاية الاخرى في قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن - 00:18:23

لهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وبالتالي قيدها الرضاعة المحمرة بكونها آآ ما قبل آآ الحولين المثال المثال الاخر في قوله
تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيميت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم - 00:18:47
في الدنيا والآخرة مع قوله جل وعلا يا ايها الذين آآ امنوا مع قوله جل وعلا ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله الاية الثانية هذى من

يُكفر بالآيمان فقد حبط عمله مطلقة. تدل على أن المرتد يُحبط عمله بمجرد ردته - [00:19:15](#)

لكن الآية الأخرى اشتراطت لحبوط العمل قياداً وهو أن يموت على الكفر في قوله ومن يرتد منكم عن دينه فيموت وهو كافر فاولئك حبت أعمالهم في الدنيا والآخرة ولذلك وقع الخلاف بين المفسرين في هذه الآية فقال طائفة يحمل المطلق على المقيد وبالتالي لا يُحبط عمل - [00:19:37](#)

الا اذا مات على الكفر. وهذا مذهب الشافعية وآآا الظاهيرية وهو احد القولين ان عند آآا الحنابلة وهو احد القولين عند الحنابلة والقول الساني ان عمل المرتد يُحبط بمجرد الردة ولو لم يمت على الكفر. وهذا مذهب الحنفية - [00:20:02](#)

المالكية وترتب على ذلك ان طاعاته السابقة هل يؤمر بقضائها؟ مثلاً لو كان قد حج في اول وقته ثم ارتد ثم اسلم. هل يطالب اعادة الحج مرة أخرى؟ فان قلنا بان عمله يُحبط - [00:20:29](#)

مجرد الردة فانه يطالب بالحج مرة أخرى واما اذا قلنا بان الردة لا تحبط العمل الا اذا مات الانسان اليها فحينئذ لا نطالب بحجية اخرى. لأن حجته الاولى مجزئة - [00:20:50](#)

ومثل ذلك ايضاً من صلٍ ثم ارتد ثم تاب في الوقت فهل عليه ان يعيد الصلاة فان قلنا بان حبوط العمل يكون بمجرد الردة فحينئذ عليه ان يعيد هذه الصلاة لأن ردته قد ابطلت عمله - [00:21:13](#)

واما اذا قلنا بان الردة لا تحبط العمل الا اذا مات الانسان على الكفر فحينئذ نقول عدم وجوب اعادة الصلاة مرة آآا أخرى وهكذا ايضاً في بقية عباداته هل يؤمر باعادتها وقضائها او لا يؤمر مثال اه - [00:21:32](#)

ذلك مثلاً في وضوءه هل يؤمر باعادته او لا يؤمر باعادته هذه الآية نلاحظ ان الحكم واحد وهو حبوط العمل والسبب واحد وهو الردة فيحمل المطلق على المقيد في هذه الحال - [00:21:58](#)

اما في قوله جل وعلا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة مع قوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة الحكم واحد ووجوب الكفارة - [00:22:19](#)

والسبب مختلف هنا قتل مؤمن وهنا اه قتل اه ذمي. واما في قوله جل وعلا اه او تحرير رقبة فهنا هذه مطلقة في كفارة اليمين بينما في كفارة القتل قال آآا رقبة مؤمنة هنا آآا الحكم واحد - [00:22:38](#)

وهو وجوب اعتاق الرقبة والسبب مختلف. هنا يمين وهنا اه قتل. وبالتالي يقع فيه الخلاف السابق في لقائنا القادر باذن الله عز وجل نتكلم عن مفهوم المخالفة ما هو مفهوم المخالفة - [00:23:03](#)

وكيف وقع اثر الاختلاف فيه في اختلاف آآا المفسرين وآآا نورد ان شاء الله تعالى عدداً من امثلة الفقهية لهذه اه المسألة. اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة. وان يرزقنا واياكم القدرة - [00:23:24](#)

على فهم النصوص الشرعية كما اسأل الله جل وعلا ان يمكننا من الترجيح بين اقوال المفسرين المختلفة في تفسير كتاب الله جل وعلا.

الله ارزقنا فهما لكتابك وتدركنا لآياته. هذا والله اعلم. وصلى الله على نبينا محمد - [00:23:46](#)

وعلى الله وصحبه اجمعين كتاب الله كتاب الله - [00:24:06](#)